نشرة صندوق النقد الدولي

مصفاة للنفط في ليبيا. انقطاعات العرض المحلي من النفط ساهمت في انخفاض النمو في الشرق الأوسط بشكل مؤقت. (الصورة: Ismail Zitouny/Reuters/Newscom)

آفاق الاقتصاد الإقليمي

الشرق الأوسط يواجه تراجعاً في آفاق النمو ويحتاج إلى سياسات جريئة

12 نوفمبر 2013

- معظم البلدان المصدرة للنفط لا تزال تتمتع بنمو قوي في القطاع غير النفطي، لكنها يجب أن تعمل على تقوية موازناتها العامة
- آفاق الاقتصاد تراجعت في البلدان المستوردة للنفط بسبب عدم اليقين السياسي والضغوط الاجتماعية والصراع الدائر في سوريا
- ينبغي للبلدان المستوردة للنفط أن توفر فرص عمل جديدة، وتعيد ترتيب الأوضاع المالية، وتشرع في إجراء إصلاحات جريئة على وجه السرعة

ضعفت آفاق الاقتصاد قصيرة الأجل لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، حسب آخر تقييم أصدره الصندوق عن المنطقة.

تشير التوقعات الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي للمنطقة، والذي أصدره الصندوق في 12 نوفمبر الجاري، إلى تراجع النمو إلى 2.25% هذا العام وتحسنه في عام 2014 مع تحسن الظروف العالمية وتعافي إنتاج النفط (انظر الجدول).

وتواجه البلدان المصدرة للنفط في المنطقة – الجزائر والبحرين وإيران والعراق والكويت وليبيا وعُمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة واليمن – انخفاضاً مؤقتاً في النمو الكلي نظراً لانقطاعات العرض المحلي وانخفاض الطلب العالمي، لكن التقرير يشير إلى مواصلة معظم البلدان تسجيل نمو قوي في القطاع غير النفطي.

وفي نفس الوقت، تؤدي التحولات السياسية الصعبة وزيادة أجواء عدم اليقين الناتجة عن الحرب الأهلية المعقدة في سوريا إلى التأثير على الثقة في بلدان المنطقة المستوردة للنفط، وخاصة مصر والأردن ولبنان والمغرب وباكستان والسودان وتونس.

وفي هذا السياق، قال السيد مسعود أحمد، مدير إدارة الشرق الأوسط أمام مؤتمر صحفي في دبى: تتضمن أولويات السياسة في البلدان المستوردة للنفط خلق فرص العمل، وترتيب البيت المالي والشروع – دون تأخير – في تنفيذ جدول أعمال جريء للإصلاحات الهيكلية. وأضاف: "على المدى القصير، يمكن أن تساعد زيادة الاستثمارات العامة – الممولة من خلال إعادة توزيع الإنفاق العام وزيادة الدعم المالي الخارجي – على خلق فرص العمل ومواصلة التحول الاجتماعي والسياسي الجاري."

النمو يضعف في مختلف أنحاء الشرق الأوسط

تؤدي انقطاعات العرض المحلي وضعف الطلب العالمي إلى تخفيض الإنتاج في البلدان المصدرة للنفط بالمنطقة. وتتأثر الثقة في البلدان المستوردة للنفط بسبب عدم اليقين السياسي، والضغوط الاجتماعية، والصراع الدائر في سوريا.

(نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، التغير ٪)

		توقعات	
	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان[١]	٤,٦	٢,٣	٣,٦
البلدان المصدرة للنفط[٢]	٥,٤	١,٩	٤,٠
النمو النفطي	٤,٣	-١,١	١,٨
النمو غير النفطي	٤,٤	٣,٥	٤,٥
مجلس التعاون الخليجي	٥,٢	٣,٧	٤,١
النمو النفطي	٥,٤	٠,٤	١,٥
النمو غير النفطي	٥,٢	٥,٠	٥,٣
البلدان المستوردة للنفط[٣]	٣,٠	٣,١	٣,٩
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا[١]	٤,٦	٢,١	٣,٨
بلدان التحول العربي (باستثناء ليبيا)[٤]	٢,٥	٢,٩	٣,٢

المصادر: السلطات الوطنية؛ وحسابات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.
[١] تستبعد من البيانات الجمهورية العربية السورية.
[٢] الجزائر والبحرين وإيران والعراق والكويت وليبيا وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة واليمن.
[٣] أفغانستان وجيبوتي ومصر والأردن ولبنان وموريتانيا والمغرب وباكستان والسودان وتونس.
[٤] مصر والأردن والمغرب وتونس واليمن.

البلدان المصدرة للنفط تحقق نشاطاً اقتصادياً جيداً، لكنها تواجه مخاطر على المدى المتوسط

وبالرغم من هبوط معدل النمو الاجمالى بسبب الانقطاعات في عرض النفط المحلي وتراجع الطلب العالمي، فإن معظم البلدان المصدرة للنفط في المنطقة ستواصل نموها القوي في القطاع غير النفطي، بدعم من مستويات الإنفاق العام المرتفعة والتعافي التدريجي في نمو الائتمان الخاص. ويرجِّح التقرير أن يؤدي انتعاش إنتاج النفط وزيادة قوة الاقتصاد غير النفطي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي في العام القادم حتى تعود إلى المستويات المسجلة في الماضي القريب.

غير أن التقرير نبه إلى تراجع أوضاع المالية العامة في هذه المجموعة من البلدان (الرسم البياني 1). وبالإضافة إلى ذلك، نجد أن معظم البلدان المصدرة للنفط لا تدخر قدراً كافياً من ايراداتها النفطية الاستثنائية لصالح الأجيال القادمة. وقد بدأت بعض البلدان في سحب دفعة التنشيط المالي هذا العام. وبدون مزيد من التخفيضات المالية، ستبدأ حكومات المنطقة في السحب من مدخراتها بحلول عام 2016.

الرسم البياني 1

تراجع أوضاع المالية العامة في البلدان المصدرة للنفط

تتراجع فوائض المالية العامة في معظم البلدان المصدرة للنفط. ومن المتوقع أن ينخفض فائض المالية العامة في هذه المجموعة من البلدان إلى حوالي 4% من إجمالي الناتج المحلي في 2013. ومن الملاحظ أن نصف البلدان المصدرة للنفط، وأغلبها بلدان خارج مجلس التعاون الخليجي، يحقق عجزاً بالفعل.

(رصيد الموازنة؛ % من إجمالي الناتج المحلي)

المصادر: السلطات الوطنية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ويمكن أن يتسبب استمرار انخفاض أسعار النفط في إصابة معظم البلدان المصدرة للنفط في المنطقة بعجز مالي مع حلول العام القادم. وبينما تستطيع معظم دول مجلس التعاون الخليجي التعامل مع هبوط الإيرادات النفطية لفترة قصيرة أو بحجم طفيف، يشير التقرير إلى أن الحيز المالي المتاح لها يزداد ضيقاً يوماً بعد يوم.

وفي هذا الصدد، صرح السيد أحمد للمراسلين الإعلاميين بقوله إنه "في هذه البيئة السائدة، ينبغي للحكومات أن تستكشف السبل الممكنة لكبح النفقات الجارية التي يصعب التراجع عنها، وخاصة الأجور والدعم، مع تركيز الانفاق على الاستثمارات الرأسمالية والبرامج الاجتماعية عالية الجودة."

البلدان المستوردة للنفط ينبغي أن تتخذ إجراءات حاسمة

وقد أدى اقتران عدم اليقين السياسي والضغوط الاجتماعية والصراع فى سوريا إلى مزيد من التأخر في التعافي الاقتصادي. وطبقا لتقرير الصندوق، من المتوقع أن تحقق البلدان المستوردة للنفط نمواً متوسطاً لا يتجاوز 3% في

2013–2014، وهو أدنى بكثير من معدلات النمو الضرورية لتخفيض البطالة المزمنة وتحسين مستويات المعيشة. (الرسم البياني 2).

الرسم البياني 2

ضعف آفاق النمو في البلدان المستوردة للنفط

انخفض النمو الاقتصادي المحتمل للبلدان المستوردة للنفط في المنطقة عن مستويات الفترة السابقة للأزمة المالية العالمية والتحولات السياسية، ليصل إلى حوالي 4% سنوياً. وفي ظل التوقعات الراهنة، ينتظر تراجع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي مع عدم انخفاض البطالة في السنوات الثلاث القادمة.

(نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي؛ % التغير السنوي)

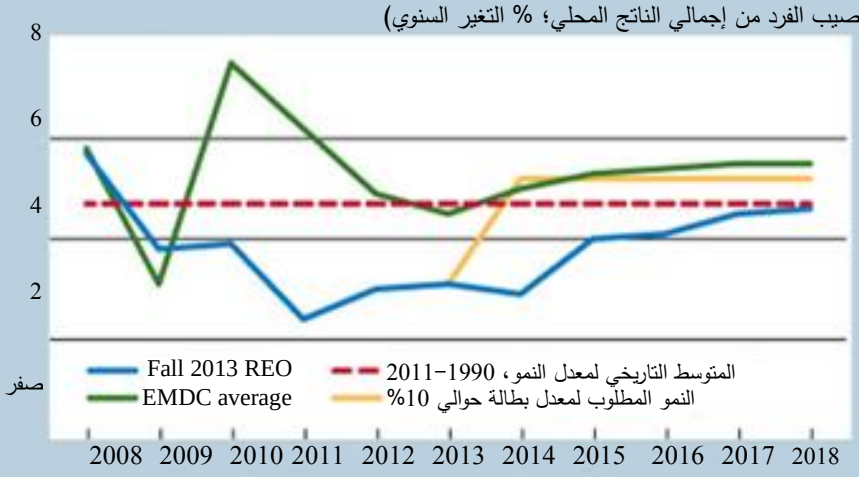

المصادر: السلطات الوطنية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: EMDC average: متوسط بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية. Fall 2013 REO: عدد خريف 2013 من تقرير أفاق الاقتصاد الإقليمي.

وقال السيد أحمد: "على مدار الثلاث سنوات الماضية، وتلبية للمطالب الاجتماعية المتنامية وإزاء ارتفاع أسعار الغذاء والوقود، زاد الإنفاق على الدعم والتوظيف في القطاع العام ومدفوعات الأجور في معظم البلدان المستوردة للنفط، بينما هبطت الإيرادات بسبب الهبوط الاقتصادي."

وبالتالي، ارتفع العجز المالي في البلدان المستوردة للنفط مسجلا حوالي 10% من إجمالي الناتج المحلي في المتوسط. وبالإضافة إلى ذلك ظلت الاحتياطيات الدولية منخفضة، حسبما ورد في التقرير.

وفي هذا الخصوص قال السيد أحمد: "تواجه بلدان التحول العربي وضعا حرجاً. فعدم اليقين السياسي يزيد من صعوبة إجراء إصلاحات شاملة واسعة النطاق. وفي نفس الوقت، عدم تحسن الأوضاع الاقتصادية يمكن أن يعزز الاحتكاكات الاجتماعية والسياسية ويصيب التحولات في كثير من البلدان بمزيد من النكسات، مما يؤخر عودة الثقة واستثمارات القطاع العام على نطاق أوسع."

وفي هذه البيئة المليئة بالتحديات، يوصي صندوق النقد الدولي بأن يقوم صناع السياسات في المنطقة بما يلي:

- ***خلق الوظائف للمساعدة على استمرار التحولات الاجتماعية والسياسية:*** فمع تعطل استثمارات القطاع الخاص، ينبغي أن تقوم الحكومات بدور أساسي في دعم النشاط الاقتصادي على المدى القصير. ويدعو هذا إلى تحويل الإنفاق من الدعم المعمم إلى الاستثمارات العامة، مما يمكن أن يساعد على تعزيز النمو. وفي نفس الوقت، ينبغي إقامة شبكات أفضل للأمان الاجتماعي تعمل على حماية الفقراء.

- ***ترتيب البيت المالي لإعادة الديون إلى مستويات يمكن الاستمرار في تحملها:*** ففي بعض الحالات، قد يكون هناك مجال لضبط أوضاع المالية العامة بمرور الوقت (تخفيض الإنفاق و/أو رفع الإيرادات) للحد من تأثيرها على النمو الاقتصادي في الأجل القصير. وستحتاج البلدان مزيد من الدعم من المجتمع الدولي لتحقيق هذا التوازن.

- ***الشروع في جدول أعمال جريء للإصلاحات الهيكلية:*** ويتضمن هذا تحسين مناخ الأعمال وإتاحة المزيد من فرص التمويل لتحقيق مستويات أعلى من النمو القابل للاستمرار وخلق فرص العمل على المدى المتوسط.

وقال السيد أحمد: "إن التعجيل بتحقيق تقدم في كل من هذه الأولويات يمكن أن يساعد في إعطاء إشارة توضح التزام الحكومة بالإصلاح، وتحسين الثقة، وإعطاء نشاط القطاع الخاص الدفعة المطلوبة بشدة." وأضاف أنه ينبغي زيادة الدعم المقدم من المجتمع الدولي، ليس فقط عن طريق زيادة التمويل، وإنما أيضاً من خلال تعزيز فرص التجارة وتقديم مزيد من المساعدة الفنية.

روابط ذات صلة:

- طالع التقرير
- شاهد الفيديو
- ندوة حول الشرق الأوسط
- الشرق الأوسط، نظرة إلى المستقبل
- التحول من منظور الاقتصاد السياسي

- إصلاح الدعم
- شراكة دوفيل